الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

الأمين العام

محضر انعقاد النّدوة الوطنيّة للجامعات
بتاريخ: 04 أفريل 2017.

في الرّابع من شهر أفريل عام ألفين وسبعة عشر، على السّاعة التّاسعة والنّصف صباحاً (09سا و30د)، انعقدت، بمقرّ الإدارة المركزيّة لوزارة التّعليم العالي والبحث العلمي (قاعة المحاضرات)، النّدوة الوطنية للجامعات، برئاسة السيّد الوزير.

حضر أشغالَ هذه النّدوة، إضافةً إلى إطارات الإدارة المركزيّة، مديرو مؤسّسات القطاع التّعليمية والبحثيّة، وقد خصّصت، أساساً، للوقوف على تحضيرات الدُّخول الجامعي 2018/2017، في جوانبه المختلفة، وما يُنتظر أن تُرافقهُ من عمليّات وتدابير، وفقاً لجدول الأعمال المحدّد في الوثيقة المرّفقة. (**نسخة مرفقة 1**).

انطلقت أشغال النّدوة بكلمة للسيّد الوزير بالمناسبة (**نسخة مرفقة 2**)، والّتي تمحورت أساساً حول ما يلي:

- ترقّب استلام أزيد من ثمانين (80) ألف مقعد بيداغوجي جديد خلال الموسم الجامعي 2018-2017، ليرتفع العدد الإجماليّ للمقاعد البيداغوجية بمختلف المؤسّسات الجامعيّة إلى مليون وأربعمائة ألف (1.400.000) مقعد، وسبعمائة ألف (700.000) سرير، ما من شأنه المساهمة في تسهيل عملية استقبال الطلبة الجدد خلال الموسم الجامعي المقبل ،خاصة في ظل التزايد المستمر في عدد الناجحين في شهادة البكالوريا؛
- السّعي إلى تحديد معدّل وطني ثابت في جميع التخصّصات، حيث سيتمّ، في مرحلة أولى هذه السّنة، تطبيق الإجراء في تخصّصات اللّغة العربية وآدابها، والحقوق، والعلوم الاقتصادية، والعلوم السّياسية بـ 20/10؛

- تقليص عدد الرّغبات المقترحة إلى أربعة (4) رغبات بدلاً من ستة (6)، وذلك يهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الرّضا لدى المعنيّن؛
- إعادة ترتيب رزنامة عملية التّسجيلات، بطريقة تسمح للطّالب بأن يأخذ الوقت الكافي لاختيار التخصّص الّذي يرغب فيه، مع منحه إمكانية مراجعة اختياره قبل التّسجيل النّهائي؛
- فتح تخصّصات في الهندسة الصناعية والصيانة (جامعة قسنطينة 1) وتسيير المؤسّسات و الإدارة (جامعة وهران 1) وفي تقنيات التسويق في الصّناعة الغذائية (جامعة البليدة 1) وفرعين للغة الرّوسية في كلّ من جامعتي وهران 2 و الجزائر2؛
- الكشف عن الشّروع في معالجة طلبات الإيواء لأوّل مرة عبر النّظام الرّقمي، لتسهيل الإجراء على الطّلبة وتجنيبهم التنقّل، بدءاً من الدّخول الجامعي المقبل؛
- دعوة مسؤولي المؤسّسات إلى:

✓ العمل على تعميم استعمال تطبيقات نظام PROGRES في مجالات التّسيير الجامعي الأخرى،

✓ الاستعمال العقلاني للموارد البشرية والمادية المتاحة وتجميعها في ظلّ التعاون بين مؤسّسات التّعليم العالي،

✓ استغلال كلّ أشكال التّقارب مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي،

✓ التفكير من الآن في إمكانية توسيع نمط التّعليم عن بعد ليشمل طوري الدّكتوراه واللّيسانس،

✓ الانخراط في تجسيد المشاريع المفتوحة بخصوص التّعاون الدّولي والتّكوين في الخارج ومتابعتها، قصد بلوغ الأهداف المسطّرة، باعتماد مسعى يرتكز على "المساءلة عن النتائج"،

✓ تطبيق المرجع الوطنية لضمان الجودة في التّعليم العالي، وموافاة الوصاية بالتّقارير الخاصة بعمليّة التقييم الذاتي قبل نهاية جوان 2017.

- تجديد التّأكيد على ضرورة تعزيز الحوار الهادف كسبيل وحيد وأوحد في التّعامل بين كلّ مكوّنات القطاع، وفي التكفّل بكلّ المسائل المهنية و الاجتماعية المشروعة في آنها.

عقب مداخلة السيّد الوزير، استُأنفت أشغال النّدوة بعرض مختلف المحاور المُدرجة في جدول الأعمال وفقا لما يأتي:

1. عرض مشروع المنشور الوزاريّ الخاص بتوجيه حاملي شهادة البكالوريا الجدد بعنوان السّنة الجامعيّة 2018/2017 ؛ "السيّد نور الدّين غوالي، المدير العام للتّعليم والتّكوين العاليين" (**نسخة مرفقة 3**).
2. عرض عن التّحضير للدّخول الجامعيّ 2018/2017: العوائق المحتملة والحلول المقترحة؛ " السيّد عبد الحكيم جبراني، مدير التّنمية والاستشراف" (**نسخة مرفقة 4**).
3. عرض عن التّرتيبات المتّخذة من أجل بعث الحركيّة في مجال التّعاون الدّولي والتّكوين في الخارج؛ "السيّد أرزقي سعيداني، مدير التّعاون والتّبادل ما بين الجامعات" (**نسخة مرفقة 5**).
4. عرض عن تأسيس العلاقة بين الجامعة والمحيط الاجتماعيّ والاقتصاديّ؛ "السيّد عبد المجيد جنان، مدير جامعة سطيف 1" (**نسخة مرفقة 6**).
5. عرض عن تنفيذ مخطّط عمل القطاع؛ "السيّد صدّيقي امحمّد محمّد صالح الدّين، "الأمين العام لوزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ " (**نسخة مرفقة 7**).

في الختام، وقُبيل إعلانه عن اختتام أشغال النّدوة الوطنيّة للجامعات، أثنى السيّد الوزير على نوعيّة الأعمال المقدّمة، ودعا كافة مسؤولي القطاع من إطارات الإدارة المركزيّة ومديري المؤسّسات إلى الاستمرار في الجهود الّتي يبذلونها في سبيل تنفيذ العمليّات المرتبطة بالملفّات المُثارة أعلاه، ومواصلة العمل لإنضاج الملفّات الّتي لا تزال قيد الدّراسة وفقاً لما هو مسطّر ضمن مخطّط عمل القطاع، مؤكّدا على ضرورة استحضار المسؤوليّة الملقاة على عاتق القطاع في استظهار النّتائج الايجابيّة المنتظرة بعد ثلاثة عشر (13) سنة من تطبيق نظام ليسانس - ماستر - دكتوراه (ل.م.د).

كما توقّف السيّد الوزير عند ملفّ العلاقة بين الجامعة والمحيط الاجتماعيّ والاقتصادي بالتّأكيد على أهمّيته القصوى بالنّسبة للقطاع، وما يحظى به من اهتمام لدى الحكومة، حيث ثمّن الجهود المُباشرة في هذا المجال والمُتضمّنة في العرض المذكور أعلاه، داعياً إلى مواصلة تنفيذ ما اقتُرح من عمليّات قصد الوصول إلى تأسيس فعليّ وميداني للعلاقة بين مؤسّسات التّعليم العالي والبحث العلميّ والمحيط الاجتماعيّ والاقتصاديّ، لاسيّما من خلال البناء المشترك لعروض التّكوين، تربّصات الطّلبة في الوسط المهنيّ، التّكريس القانوني لمكاتب الرّبط بين الجامعة والمؤسّسة، التّكوين المتواصل ... الخ.

في السّياق ذاته، نوّه السيّد الوزير بالدّور المحوري لمدير الجامعة والمؤسّسة البحثيّة في الارتقاء بمنظومة التّعليم العالي والبحث العلميّ إلى مصفّ المنظومات العالميّة، لاسيّما مع الاستعداد لتطبيق "مشروع المؤسّسة" الّذي قد يكون مستقبلاً معياراً لتقييم الأداء، مذكّراً إيّاهم في الأخير بتوجيهاته القاضية بضرورة الإبقاء على أسلوب الحوار في التّعامل مع الشّركاء الاجتماعيّين حفاظاً على مكاسب الجامعة واستقرارها.

اختُتمت أشغال هذه النّدوة على السّاعة الثّالثة والنّصف زوالاً (15سا و30د)، في نفس التّاريخ المذكور أعلاه.